النهار ١١-٠٨-٢٠٢١

بعد عام على انفجار مرفأ بيروت: أفق مسدود

الدكتور كمال ديب

كأن لبنان لم يكفه مواجهة التنينات المتربّصة به منذ خريف ٢٠١٩، ففي ٤ آب ٢٠٢٠، قبل ثلاثة أسابيع تقريبا من ذكرى مئوية لبنان الكبير، أصيب لبنان بكارثة غير مسبوقة: انفجار شبه نووي في قلب العاصمة قضى على مرفأه وعلى ثلاثة أحياء تراثية ملاصقة له. وخفف مبنى الإهراءات من قوّة عصف الانفجار الذي كاد يدمّر مساحات واسعة من العاصمة ويقتل آلاف الأشخاص.

على صعيد الخسائر، أشارت أرقام وزارة الصحة اللبنانية في حينه إلى سقوط نحو ١٨٠ قتيلاً و٦٠٠٠ جريحاً جراء الانفجار. وأعلن محافظ بيروت أنّ ٣٠٠ ألف شخص باتوا بلا مأوى، وأنّ الخسائر المادية تراوحت بين ٣ و٥ مليارات دولار. إلا أنّه عدّل في حجم الخسائر صعوداً نحو ١٠ إلى ١٥ مليار دولار. ذلك أنّ عصف التفجير وصل إلى مناطق سكنية وإلى الوسط التجاري القريب. وعلى سبيل المقارنة حول فداحة الضربة، فإنّ خسائر حرب السنتين في محيط مرفأ بيروت ١٩٧٥ – ١٩٧٦ لم تزد على ملياري دولار، ما يعني أنّ انفجار ٤ آب ٢٠٢٠ كان كارثة اقتصادية غير مسبوقة في تاريخ لبنان حصلت في ظرف دقائق.

ولا يكتمل مجموع خسائر انفجار المرفأ دون الإشارة إلى خسارة الدخل الفائت جراء تعطيل التجارة البرية والترانزيت مع الدول العربية عبر مرفأ بيروت منذ اندلاع الحرب السورية وغياب السياح العرب والأجانب عن وسط بيروت التجاري. وكل هذا يصبّ في خانة خسائر الأفراد والشركات اللبنانية، نظراً إلى كون نحو ٧٠ بالمئة من تبادلات لبنان مع الخارج تمر عبر مرفأ بيروت، فبلغت كلفة تعطّل عبور البضائع لمرفأ بيروت خمسة مليارات دولار من الواردات، في حين أنّ بضائع محلية بقيمة ملياري دولار لم تجد طريقها للتصدير. وحتى قبل الانفجار، كانت إيرادات مرفأ بيروت قد تراجعت من ٢٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٨ إلى ٢٠٨ ملايين دولار عام ٢٠١٩ في ظلّ انخفاض عدد السفن التي رست فيه وكمية البضائع التي تم نقلها عبره.

القلب الاقتصادي لمسيحيي لبنان

إنّ انفجار مرفأ بيروت قد اصاب مسيحيي لبنان في الصميم بعد ١٠٠ عام من قيام دولة لبنان الكبير التي كان من أسبابها توفير الأمن والاستقرار لمسيحيي المشرق. ليس فقط في أنّ المرفأ هو نواة بيروت القديمة التي تأسست قبل خمسة آلاف سنة على ضفة نهر بيروت، وأنّ هذه الرقعة الضيقة – المرفأ والأحياء المجاورة – بقيت وحتى أوائل القرن التاسع عشر هي كل المدينة، بل أنّ المرفأ والأحياء المجاورة له بالذات مثّل الثقل الاقتصادي المسيحي في بيروت ولبنان. فهنا أحياء مسيحية عريقة (مار مخايل – الجميزة – المدور – الأشرفية) ظهرت فيها النخبة المسيحية التجارية والثقافية والمصرفية والبيوتات المعروفة كسرسق وفرعون وتويني وغيرها. فكانت علاقة تلك الأحياء بمرفأ بيروت عضوية، حيث تقع مكاتب وإدارات أصحاب أعمال وشركات مختصة في التجارة الخارجية والوكالات الحصرية والتأمين والمصارف. فيتم استيراد البضائع ومنها توزّع أساساً في جبل لبنان وخاصة في الأقضية المسيحية.

ولم يكن سرّاً أن بيروت الكبرى باتت منذ ١٩٩٠ تضمّ نصف سكان لبنان لأنّها مثّلت هذا التمركز الاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي امتد في محافظة جبل لبنان حيث يحصل السكان على غالبية الوظائف والأعمال في لبنان. وهذا التمركز جعل مرفأ بيروت والأحياء المجاورة له عصب حياة واقتصاد مسيحيي لبنان. ولقد اعترف "المخطّط التوجيهي لمرفأ بيروت" الذي أعدّته شركة خطيب وعلمي بهذا الدور، في أنّ مرفأ بيروت يخدم "بشكل خاص منطقة جبل لبنان التي تمثّل القوّة الصناعية والتجارية في لبنان، والتي تستهلك ٧١% من الشحنات المستوردة"، فهذا المرفأ تعامل مع ٨٢% من واردات لبنان وصادراته، والتي بلغت في عام ٢٠١٦ نحو ١١ مليون طن من البضائع، واستوعب ٩٨% من جميع الحاويات في لبنان.
وهكذا، فانفجار المرفأ كان ضربة غير مسبوقة للمسيحيين أنهى في دقائق وظيفة اقتصادية كبيرة للمسيحيين وقلّص الحصّة السوقية لبيروت وجبل لبنان وبالتالي للقوة السياسية والاقتصادية المسيحية.

أرض الخسارة يا لبنان

قبل الانفجار كان المرفأ موضوع مناقشات حول توسيعه ليكون محطة حاويات ومحطّة استقبال البضائع بلا حاويات مثل الحديد والقمح. فقد استقبل المرفأ ٣١٠٠ سفينة تجارية سنوياً وافدة من ٣٠٠ مرفأ في العالم، حيث مثّلت البضائع التي تدخله سبعين بالمئة من حجم البضائع التي تدخل لبنان. فيه إهراءات القمح والمنطقة الحرة بمساحة تبلغ ٨١٠٠٠ متر مربع. وعبر المرفأ دخلت لبنان غالبية السلع والمواد المستوردة من غذاء ومواد أولوية وأدوية وآلات كهربائية وسواها، ومعظمها تمّ جمعه في المرفأ الذي وفّر القدرة التخزينية الرئيسية للبنان، مثل إهراءات القمح والمستودعات الواسعة التي حوت سلعاً مختلفة. فكانت شبكة النقل البرية تحمل البضائع من مستودعات مرفأ بيروت إلى مستودعات في بيروت وجبل لبنان بشكل أساسي ومنهما إلى باقي المناطق اللبنانية. ومن

التخزين إلى جاءت الوظيفة الثانية للمرفأ التي لا تقل أهمية وهي حركة الترانزيت إلى الداخل العربي، عبر سورية إلى العراق والأردن أولاً وأيضاً إلى السعودية والخليج العربي.

فقد تعطّلت حركة الترانزيت بشكل كبير منذ ٢٠١٢ بسبب الحرب السورية، وبعد انفجار المرفأ في ٤ آب ٢٠٢٠، فقد لبنان الوظيفتين: فتعطّل الاستيراد الكثيف والتخزين (ولبنان من الدول النادرة التي تتكل في معيشتها وغذائها على الاستيراد)، وتعطّل الترانزيت ومعه نهاية الأمل أن يكون مرفأ بيروت محور إعادة إعمار سورية.

وارتباط مصالح بيروت ومحافظ جبل لبنان بمرفأ بيروت يشرح ردّة الفعل الغاضبة والانتقادية على اقتراح الاستغناء عن مرفأ بيروت تجارياً للاستيراد والتصدير وتحويله إلى مرفأ سياحي يستقبل السفن السياحية العملاقة والرحلات البحرية، فيكون Hub سياحي متطور. وتبرير الاستغناء عن المرفأ كمستودع في أنّه يقع في أغلى منطقة عقارية في لبنان ومن الأفضل أن يصبح مرفأ سياحي ومدينة سياحية بدل أن يكون مخزناً للبضائع باهظ الكلفة. ولكن ثمّة مصالح قديمة التقت على مرفأ بيروت ومستقبلها مرهون بإعادة إعماره. ومن هنا علامة الاستفهام حول ضرورة إعادة الإعماره أصلاً وإذا كان ضرورياً أن يكون مرفأ لبنان الرئيسي في قلب العاصمة ليخدم اقتصاد الريع وتركيز النشاط الاقتصادي في بيروت وجبل لبنان. وليس في طرابلس وصيدا حيث يمكن لخط قطار واحد نقل كل البضائع بسهولة وسرعة إلى كل لبنان.

وكلفة إعادة إعمار مرفأ بيروت مقدّرة وسطياً بنحو ٧ مليارات دولار بالاستناد إلى قاعدة بيانات المشاريع الاستثمارية التي تُنفّذ في إطار مبادرة الحزام والطريق التي تسعى الصين عبرها إلى تعزيز وجودها الجيواقتصادي العالمي. ولذلك لم تكد النيران تهدأ حتى انطلقت اقتراحات الاستثمار، سواء عبر عقود بناء وتشغيل ونقل (BOT)أي خصخصة مؤقتّة تضمن تشييد المرفأ بتمويل خاص وتشغيله ثم نقل ملكيته إلى الدولة. وجاءت عروض من دول أجنبية مثل تركيا والصين.

#أفق مسدود

إنّ إعلان مجلس الوزراء اللبناني في ٥ آب ٢٠٢٠ أنّ بيروت مدينة منكوبة كان تجميلاً للمشهد الرهيب، لأنّ لبنان بأكمله بات بلداً منكوباً. إذ حتى مع جائحة كورونا منذ آذار ٢٠٢٠ وتدهور العملة ووحش الغلاء، كان لا يزال ثمّة أمل في نهوض لبنان. غير أنّ انفجار مرفأ بيروت، غيّر كل هذه الحسابات، وبات مشهد الانهيار واضحاً يوم ٤ آب.

إذ وحتى مساء ٣ آب ٢٠٢٠، كان النقاش في بيروت بين الحكومة وجمعية المصارف ومصرف لبنان هو حول توزيع خسائر مصرف لبنان. وفيما لبنان يحتاج عملياً إلى تأهيل البنية التحتية وتجديد شبكة الماء والكهرباء والطرق خارج بيروت، برزت فجأة كارثة انفجار الكرفأ والحاجة إلى إعادة إعماره وإعمار الأحياء المجاورة.

يبقى أنّ اهتمام الخارج بلبنان كان مؤقتاً. لقد جاء بعد الصورة المثيرة للانفجار التي بثتها أجهزة التلفزة حول العالم، ما حرّك مشاعر شعوب وحكومات عربية وأجنبية. وهبط الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يوم ٦ آب ٢٠٢٠ إلى قلب المأساة ممثّلاً الأسرة الدولية، كما هبط في نفس الأسبوع مطار بيروت بضع طائرات تحمل المساعدات الإنسانية. لكن لا هذا ولا ذاك كانا كافيان لمنح ما يحتاجه لبنان فعلاً: أي عشرات مليارات الدولارات لإعادة الإعمار وتأهيل البنية التحتية المهترئة، ما عدا الكارثة الدائمة في المالية العامة وحالة النقد الوطني. واليوم بعد مرور عام كامل على انفجار المرفأ، تأكّد أنّ اهتمام الخارج بمصير لبنان كان حقيقة يناهز الصفر وأنّ الأفق المسدود هو السائد إلى إشعار آخر.